

«الشؤون» تفتتح نادي البركة للمسنين في محافظة الفروانية

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس افتتاح نادي البركة للمسنين بمحافظة الفروانية، ميمنة أن هذا النادي يعد الثاني في محافظات البلاد. وأكدت وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية بالأنابة والوكالة المساعدة للتنمية الاجتماعية هذه الهاجري في تصريح صحفي على هامش حفل افتتاح المركز حرص الحكومة على توفير كل الخدمات لكبار السن.

وأضافت الهاجري أن المركز يتكون من عيادة طبية مكتملة الخدمات للعلاج الطبيعي وكذلك ورش يدور من خلالها كبار السن عما يتوافق مع قدراتهم مشيرة إلى أن العمل يجري على افتتاح مراكز في جميع المحافظات وفقا لخطة الوزارة.

وأوضحت أنه لا توجد أية حكومية لتخصيص مراكز المسنين بل هناك اهتمام كبير لتوفير كل المتطلبات التي «تتم هذه الفئة الغالية على قلوبنا والدليل على ذلك إدارتهم في خطة التنمية للدولة».

أكد مواصلة الكويت لدورها بنقل المشاغل العربية إلى مجلس الأمن من خلال عضويتها غير الدائمة

الجارالله: التحديات التي يواجهها العمل العربي تستوجب رص الصفوف

في الاقرب رغم ما يبذل من جهود اممية ومساعد دولية "معربا عن الامل ان يتمكن المجتمع الدولي من ايجاد حل يحقق دماء الاشقاء ويحفظ لهم كيان وطنهم " وفق قرارات الشرعية الدولية لا سيما قرار مجلس الامن رقم (2254) وبيان (جنيف 1) .

وقدما يتعلق بالوضع في ليبيا أوضح الجارالله ان المشهد على الساحة الليبية لا يزال معقدا ولا تزال المساعي المبذولة تواجه عقبات وصعوبات جديدة الدعوة لتطبيق (خطة العمل) التي اعتدتها الأمم المتحدة والتي عرضها المجلس الخاص للامم العام الى ليبيا غسان سلامة.

وأضاف "لا يفوتني هنا الاشادة بالجهود التي يبذلها الاشقاء في الاسرار في هذا السياق آملي ان تكمل جهود المجتمع الدولي قريبا في انهاء هذه الأزمة ".

■ لن نستطيع عبور

ذلك النفق الطويل

وتجاوز هذه المرحلة

بشتات يمزق

مواقفنا وخلافات

تبدد جهودنا



جلال الجارالله يلقي كلمة الكويت أمام الدورة الـ 151 لمجلس الجامعة العربية

■ القرارات الدولية عجزت عن إيجاد

حل للأزمات في المنطقة لتستمر المعاناة

وتتضاعف المخاطر التي نواجهها

■ الوضع الذي نعيشه اليوم يتطلب جهدا

جماعيا لمواجهة لتعيد إلى عالمنا العربي

أمنه واستقراره

■ ما نواجهه اليوم من أعمال إرهابية

استهدفتنا جميعا تمثل تحديا يستوجب

منا تفعيل تحالفنا مع المجتمع الدولي

القاهرة - "كونا": أكدت دولة الكويت أمس مواصلة نقل المشاغل العربية من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي "باعتبارها الصوت العربي للعرب لجميع العرب".

جاء ذلك في كلمة لثائب وزير الخارجية خالد الجارالله أمام الدورة العادية الـ 151 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب.

وقال الجارالله إن التحديات التي يواجهها العمل العربي المشترك "تستوجب رص الصفوف وتوحيد النوايا" مشيرا إلى أن الاجتماع يأتي "في ظل استمرار ما يشهده عالمنا العربي من تصدعات جسيمة وظروف دقيقة وأزمات متعددة ومتواصلة عجزنا والجهود الاممية والقرارات الدولية عن إيجاد حل لها لتستمر المعاناة وتتراكم التحديات وتتضاعف المخاطر التي نواجهها".

وشدد على أن "الوضع الذي نعيشه اليوم يتطلب جهدا جماعيا لمواجهة لتعيد إلى عالمنا العربي أمنه واستقراره" مضيفا "إننا مدعوون اليوم في ظل الظروف التي يعانينا عالمنا العربي لخلق تفاهات مشتركة لحجم أزمائنا وتناجها والأخطار المحقة من استمرارها".

وأوضح أن "ما نواجهه اليوم من أعمال إرهابية استهدفتنا جميعا تمثل تحديا يستوجب منا تفعيل تحالفنا مع المجتمع الدولي لاستئصال هذه الظاهرة وتحصين مجتمعاتنا كافة من شرورها".

وأضاف الجارالله أنه "رغم ما حققناه من انتصارات على هذه

وكان ثائب وزير الخارجية الكويتي أعرب في بداية كلمته عن جزيل الشكر إلى وزير خارجية السودان الدرديري أحمد محمد علي ما بذله من جهود مقدرة خلال فترة رئاسته لأعمال الدورة الماضية للمجلس الوزاري.

كما تقدم بالتهنئة إلى وزير خارجية الصومال أحمد عوض علي توليه رئاسة الدورة الحالية متعنيا له التوفيق والسداد.

وأعرب عن الشكر كذلك للامم العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالمغيط وجهاز الامانة العامة على ما بذلوه من جهود مفررة في الاعداد والمخاطبة "ما شهدناه من نشاط خلال الفترة الماضية والاعداد لأعمال الدورة الحالية".

صعوبات وعراقيل رغم ما يعانيه الشعب اليمني الشقيق من أوضاع صعبة".

وأشار إلى "أن سلاحي استجابات لنداء الذي أطلقته على أزمها الامم المتحدة عبر اعلائها عن التزامها بمبلغ 600 مليون دولار لمواجهة

وسعيها من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الامن لإيجاد حل لها وفق تلك المرجعيات.

وحول الوضع في اليمن قال الجارالله إن "العالم استبشر بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في (ستوكهولم) الا ان تنفيذ على أرض الواقع لا يزال يواجه

مظاهر عدم الاستقرار ومعداة لزيادة العنف والتوتر تهايك عن المعاناة التي يعيشها الشقاونا الفلسطينيين".

ولفت إلى أن "العالم لا يزال رغم ما لديه من قرارات للشرعية الدولية عاجزا عن تنفيذها" داعيا المجتمع الدولي "الى السعي

الاعمال الاجرامية فلن نستطيع عبور ذلك النفق الطويل وتجاوز هذه المرحلة بشتات يمزق مواقفنا وخلافات تبدد جهودنا".

وذكر أن "أزمائنا لا تزال بعيدة عن الحل فالقضية الفلسطينية تعاني جمودا لا تزال معه تشكل مصدرا لما نعيشه المنطقة من

ردا على التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الكويت تشدد على حق الدول السيادي في التعامل مع قضاياها الداخلية

ان الكويت تعمل بشكل دؤوب على تعزيز وصون حقوق الإنسان باعتباره بات أمرا استراتيجيا بالنسبة لها وأنها تسعى على تحقيقه وفقا للتشريعات المنسقة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

أكد استمرار دعم الكويت لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان وما يقوم به من جهد كبير لتشر حقوق الانسان في العالم ودعمه في مساعيه النبيلة لتعزيز وصون حقوق الانسان حول العالم، وأشار إلى ان المفوضة السامية ميشيل باشليت تستند في عملها الدؤوب هذا إلى تجاربها في النضال من أجل حقوق الإنسان في بلادها شيلي وحول العالم والخبرة الدولية التي اكتسبتها خلال فترة ترأسها لبلادها.

وأعرب عن أمل الكويت في أن ينهض المجتمع الدولي بمسؤوليته لتقديم المزيد من الدعم إلى المفوضية السامية لتمكينها من الاضطلاع بفعالية بعملها الذي يتوسع بصورة دائمة. وقال ان الكويت تدرك حجم المشاغل التي تواجه أعمال مكتب المفوضة السامية وكذلك التحديات التي تحمليها على عاتقها بهدف تمتع كافة البشر بحقوقهم الأساسية بما يتماشى مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأوضح أن الكويت ذلك البلد الذي تحميه الامم المتحدة مركزا للعمل الإنساني وأسيره الذي لقيه الأيمن العام الأسبق "قائد سعد الاتسائي" سيقى سندا للمفوضة السامية ومكتبها وسيستمر في دفع العمل المتعلق بحقوق الإنسان حول العالم لاسيما فيما يتعلق بالاشقاء في فلسطين وسوريا واليمن وكذلك فيما يتعلق بمأساة مسلمي ميانمار.

■ الكويت

أصبحت منارة

لديمقراطية في

المنطقة وثبتت

يوما بعد يوم

أنها بلد منفتح

على العالم محترما

كافة الحقوق



السير جمال الغنيم

■ الغنيم: أهمية احترام حق المجتمعات

في اختيار القيم والمبادئ والمنهج

المناسب لها لحماية وتعزيز حقوق

الإنسان

■ إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان

كهيئة وطنية مستقلة يعد إنجازا هاما

قامت به الكويت في هذا المجال

جنيف - "كونا": شهدت الكويت أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس على «الحق السيادي لكل دولة بالتعامل مع قضاياها الداخلية وفقا لأنظمتها الوطنية».

جاء ذلك في كلمة الكويت القامها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة والممثلات الدولية الاخرى في جنيف السفير جمال الغنيم أمام الدورة الأربعين للمجلس والمتواصلة بين الـ 25 من فبراير الماضي إلى الـ 22 من مارس الجاري ردا على التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليت.

وأضاف السفير الغنيم أن الكويت أطلقت على ما ورد في تقرير المفوضة السامية تجاه المملكة العربية السعودية الشقيقة مشيرة إلى «أن المملكة حققت قفزات نوعية كبيرة في قضايا حقوق الإنسان لاسيما حقوق المرأة بالرغم من التحديات التي تواجهها وهو الأمر الذي يستحق منا كل الإشادة والدعم».

وقال «إن الكويت تؤكد على أهمية احترام حق المجتمعات في اختيار القيم والمبادئ والمنهج المناسب لها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتدعو المجلس إلى احترام مبادئ الحياد والحوار والدفع بالتعاون الدولي البناء الأسر الذي يتطلب تبني المعايير المزدوجة والانتقائية ومحاولات تسييس أعمال المجلس وتآزيمه».

وأوضح الغنيم «أن العالم في مرحلة حاسمة تسبق الموعد الذي حددته الأسرة الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة» مشيرا إلى أنها «أهداف نجد في صميمها حقوق الإنسان لها لهذه الحقوق من أهمية لتحقيق الأمن والسلام والرخاء للبشرية جمعاء».

وقال أن الكويت على قناعة

■ الدستور الكويتي أتاح العديد من الحقوق للمواطن أهمها حرية الاعتقاد والرأي وتكوين الجمعيات وحرية الصحافة

■ ندعو مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الاستمرار في التحقيق بشأن الانتهاكات المتكررة ضد الشعب الفلسطيني

■ نشعر بالقلق من تدهور الحالة الإنسانية حيث النزاعات المسلحة التي تنتهك الحقوق الأساسية لأبناء بعض الشعوب

■ نشاهد عمليات تشريد وتهجير وتؤدي إلى استنزاف الموارد التي كانت من المفترض أن يتم استخدامها من أجل تحقيق التنمية

■ العالم يعيش في مرحلة حاسمة تسبق الموعد الذي حددته الأسرة الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

أكد «أن الكويت تدرك وبشدة استمرار القوات الإسرائيلية في احتلال الأراضي الفلسطينية وارتكابها لانتهاكات صارخة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل».

كما دعت الكويت مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان إلى الاستمرار في التحقيق بشأن هذه الانتهاكات المتكررة ضد الشعب الفلسطيني.

وشدد السفير الغنيم على

ضوء قواعد الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الكويت».

وذكر أن الديوان الوطني لحقوق الإنسان الذي تشكل مجلس إدارته الأول في سبتمبر الماضي سيسعى خلال الفترة المقبلة إلى تقييم سبل تعزيز حقوق الإنسان في التشريعات القائمة ذات الصلة فضلا عن نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته قال السفير الغنيم أن الكويت تشعر بالقلق

والحرية في المنطقة وتثبت يوما بعد يوم أنها بلد منفتحاً على العالم محترماً كافة الحقوق التي التزمت بها.

وفي السياق ذاته أشار إلى «قرار إنشاء «الديوان الوطني لحقوق الإنسان كهيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان بموجب القانون رقم «67، لسنة 2015 ما يعد إنجازا هاما قامت به الكويت في مجال حقوق الإنسان بهدف تعزيز وصون الحريات العامة والخاصة في

والرأي وتكوين الجمعيات والنقابات على الأسس التي كفلتها القوانين بالإضافة إلى حرية الصحافة والطباعة والنشر.

كما أوضح أن دستور دولة الكويت يتلاقى في العديد من مواده مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان مشيرا الى اقراره بالحقوق الأساسية الواردة في الإعلان لاسيما مبادئ المساواة.

وأشار إلى أن الكويت أصبحت منارة للديمقراطية

بان نجاح الأسرة الدولية في هذا الصدد سيعتمد بشكل أساسي على قدرات المجتمع الدولي على تأسيس شراكة عالمية فعالة وفق مبدأ المسؤولية المشتركة للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان.

وبين الغنيم أن الدستور الكويتي قد أتاح العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وكذلك السياسية والمدنية كحق التعليم والعمل والملكية الخاصة وحرية الاعتقاد